

التأكد من التلاعب بالسقف السعري المقترح للنفط الروسي

كولن وارد، إيمني هاتيبولو، ماجد السويلم

رؤية على الأحداث

November 21, 2022

KS--2022-II09

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2022 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند-أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدّي الدراسة. ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

وافقت مجموعة الدول السبع في بيانها الصادر بتاريخ 29 يونيو من عام 2022 على استكشاف سبل لفرض سقف سعري على صادرات النفط الروسية، وتتمثل الآلية الرئيسية لذلك في فرض حظر على توفير خدمات التأمين، والخدمات اللوجستية والمالية من جانب دول المجموعة للشحنات التي تُباع بأسعار تتجاوز هذا السقف السعري المحدد. ورغم وجود بعض من حالات التحايل، إلا أن سوق النفط محكومة بالخدمات المقدمة من مزودي الخدمات التابعين لمجموعة الدول السبع، الأمر الذي من شأنه خلق عائق كبير أمام الصادرات الروسية. الجدير بالذكر هنا أن الاستهلاك النفطي لمجموعة الدول السبع يمثل حوالي 30% من إجمالي استهلاك النفط العالمي، وقد دعت المجموعة الدول الأخرى لحدو حذوها والانضمام إلى هذا الجهد متعدد الأطراف على أمل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الروسي-الأوكراني. غير أن من شأن عملية تنظيم الصادرات الروسية أن تؤثر على جميع أعضاء الدول السبع وبقيّة دول العالم، لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي كان يمثل أكبر سوق للطاقة الروسية قبل نشوب الأزمة الحالية، بل إن أنظمة طاقة الاتحاد الأوروبي مصممة لتشغيل أنواع النفط الروسية، مما يجعل من الصعب استبدالها.

كذلك تحاول القوى الغربية في إطار سياسة السقف السعري ضرب عصفورين بحجر واحد وتحقيق هدفين، هما: خلق وقطع مصادر تمويل الصراع الجاري في أوكرانيا، والمحافظة على حصول العالم على الطاقة، ويمكن في حال نجاح آلية السقف السعري أن يكون للالتزامات بحظر النفط الخام الروسي في الاتحاد الأوروبي بدءاً من الخامس من شهر ديسمبر تأثير أقل حدة، إلا أن هناك الكثير من الجدل الدائر حول مدى فعالية هذه الخطة. كما تواجه السوق - على غرار معظم أدوات الإكراه الاقتصادي المستخدمة في العلاقات بين الدول - مستوى عالٍ من أوجه عدم اليقين في حالة استخدام آلية السقف السعري هذه. ونجد على وجه التحديد أنه يتم توجيه حالة عدم اليقين نحو فعالية فرض سقف سعري وعواقبه المحتملة على أسواق النفط. وتستعرض هذه الرؤية بناءً على ذلك وبنحو إستراتيجي ثلاثة سيناريوهات تتمثل في: سيناريو السقف السعري المثالي، وسيناريو السقف السعري غير المثالي، وسيناريو انتقام الدُّب الروسي من السقف السعري.

من الضروري فهم السياق الحالي قبل المضي قدماً، إذ قامت العديد من الدول وخاصة الدول الأوروبية بمجرد اندلاع الأزمة الأوكرانية، بخفض أو إيقاف واردات النفط الروسية تضامناً مع أوكرانيا. مما أثر سلباً على صادرات النفط الروسية، حيث خفضت البلاد إنتاجها بمقدار 800,000 برميل يوميًا حتى الآن. فيما كان رد الفعل الروسي اتجاهها إلى أسواق أخرى لبيع منتجاتها من النفط الخام والنفط المكرر. فيما كان سعر خام برنت اعتباراً من منتصف شهر نوفمبر 2022 يتأرجح في نطاق 90 دولاراً للبرميل، فضلاً عن أن روسيا قد نجحت إلى حد كبير في تصدير المزيد من السوائل إلى الهند والصين بسعر يتراوح ما بين 70 - 75 دولاراً للبرميل، بمعدل خصم بلغ حوالي 20 دولاراً للبرميل. غير أن هذا تسبب أيضاً في تشوه الأسعار بالنسبة للمنتجين الرئيسيين الآخرين الذين تأثرت حصصهم السوقية تأثراً جزئياً بصادرات النفط الروسية إلى الهند والصين. فيما تمكنت كل من الصين والهند من الحصول على إمدادات عالمية أكبر حجماً من النفط الخام، وبالتالي شهد توازنهما في السوق قيوداً أقل، والأرجح أن الأسعار المدفوعة كانت أقرب إلى ما ستدفعه السوق إذا كانت الإمدادات الروسية متاحة بحرية. وقد توقع مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في توقعاته لتحليل السوق قبل الأزمة حدوث فائض عرض معتدل يبدأ في النصف الثاني من عام 2022 (تنبؤات كابسارك لأسواق النفط، الفصل الأول من عام 2022). ويعتبر هذا واقعاً مغايراً معقولاً يشير إلى أن الأسعار ستكون قريبة من 70 دولاراً للبرميل (باستثناء تدخلات مجموعة تحالف أوبك بلس) في حال عدم وجود قيود على الإمدادات. غير أن النطاق غير المؤكد للسقف السعري يتراوح ما بين 50 - 70 دولاراً للبرميل، مما قد يوفر عائدات كافية لمنتجي النفط الروس. مما سيحفزهم على مواصلة الإنتاج والمساعدة في تمويل البنود الرئيسية للميزانية الفيدرالية الروسية. غير أن هذا سيجعل تمويل ما يقدر بمليار دولار التي تمثل النفقات اليومية اللازمة لتغطية تكلفة "العملية الأوكرانية الخاصة" تكاليف باهظة بالنسبة للحكومة الروسية.

السيناريو الأول (1): سقف سعري مثالي مصحوب بالامتثال التام لجميع المشاركين

لا يسمح السقف السعري بتقديم عطاءات متباينة أو تحديد الأسعار المناسبة، لذا فإن أي سقف يقل عن أسعار الأسواق الدولية سيتم الوصول إليه تلقائيًا دون أي تمييز بين المشتريين بخلاف تكاليف النقل. ونجد على هذا النحو أن المشتريين الأقرب والأسهل للوصول إليهم يوجدون في أوروبا، وحتى إذا تم التطبيق الكامل للحظر المفروض على الإمدادات الروسية، فلا توجد قواعد تعارض استيراد الوسطاء للمنتجات الروسية المكررة. الأمر الذي من شأنه التخفيف الفوري للعبء الواقع على عاتق أوروبا، وخفض أسعار الطاقة، وإحراز مكاسب سياسية على الصعيد المحلي.

كما ستتمكن روسيا من استئناف صادراتها بالكامل (تقريبًا 8 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام ومنتجاته) وزيادة معدلات المعروض العالمي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى خفض أسعار السوق. إلا أن الجزء الأصعب في تطبيق السقف السعري يتمثل في مستوى الأسعار وآلية الاختيار. إذ لا يوجد حافز لإنتاج يكون سعره أقل من 40 دولارًا للبرميل بسبب المخاوف المتعلقة بالتعادل، فضلًا عن عدم وجود عقوبة حقيقية مفروضة على الحكومة الروسية حال تجاوزها لسعر 70 دولارًا للبرميل. أما فيما يتعلق بالآلية، فنجد أن المخاطر السعرية الثابتة بحاجة إلى المراجعة وإجراء المزيد من النقاش حولها عندما تتراجع أسعار خام برنت، في حين يشكل تخفيض مخاطر برنت مخاطرة بديل يعد أسوأ من فرض الحظر على روسيا.

تتمثل الأسئلة الرئيسية لتقييم جدوى السقف السعري فيما يلي:

1. **تأمين الدعم متعدد الأطراف:** إذا كان النفط الخام المعروض بأسعار مخفضة متاحًا في السوق المفتوحة فإن من المرجح أن تكون أوروبا المستفيد غير المباشر من ذلك، ومن غير المرجح أن تدعم الدول النامية آلية السقف السعري. وما لم يتم تخصيص قدر كبير من هذه الإمدادات للاقتصادات المتعثرة، أو تمرير بعض الالتزامات بنقل المدخرات على شكل مساعدات، فإن الحوافز المقدمة لتجاوز السقف السعري ستكون مرتفعة نسبيًا.

2. **التوصل إلى السعر المناسب:** يمكن - كما ناقشنا أعلاه - للسعر المناسب تحسين الصفقة لروسيا من خلال الإبقاء على صناعتها النفطية رهناً بالميزانية الفيدرالية، مع تصعيب تمويل المجهود الحربي. فإذا بلغت نقطة التعادل المالية لروسيا 45 دولارًا للبرميل (الأرضية)، فما السقف الذي سيكون جاذبًا لها بدرجة كافية؟

السيناريو الثاني (2): سقف سعري غير مثالي مصحوب بامتثال منخفض

كما بينت العديد من الجهود المتعددة الأطراف لتطبيق العقوبات الاقتصادية، فإن التهرب المتفشي من دفع الضرائب وتجنبها والمصلحة الذاتية يجعلان مسألة ضبط السقف السعري أمرًا غير محتمل على الساحة الدولية. إلا أن بإمكان السقف السعري باستخدام بعض الحلول البسيطة، أن يأتي بنتائج عكسية لصالح روسيا إلى حد ما.

تعد اللوجستيات السبب الأساسي الذي يحول دون التهرب الكامل من الجانب الروسي، إذ إنها في الوقت الحالي بأمر الحاجة إلى معرفة كيفية شحن سوائرها إلى الخارج، وإعادة مقابلها من الأموال النقدية إلى الداخل. ومن شأن مخطط سقف الأسعار المقترح أن يجعل هاتين المهمتين أكثر سهولة وسلاسة. إذ ستتم إزالة القيود المفروضة على الشحن مثل التأمين، وستنخفض تكاليف الشحن مصحوبة بتوافر المزيد من الناقلات لتأجيرها، ويمكن أن تستخدم المدفوعات المتوافقة مع السقف السعري نظام المدفوعات الدولية السريع (السويفت)، تاركة مدفوعات "تجميلية" فقط لتمر عبر القنوات البديلة.

قد تكون المخاوف غير المالية (عمليات نقل الأسلحة، والتصويت في الهيئات الدولية، والمصالح السياسية) بنفس درجة أهمية المخاوف المالية المتعلقة بتحديد الجهة التي ستبيع روسيا نفطها إليها. كما أنه تتوافر لروسيا العديد من الطرق المتاحة للتلاعب بالنظام ماليًا، مثل استخدامها لبعض الوسطاء مثل الصين ودول أخرى من تلك الدول التي لا تتعامل بالدولار الأمريكي (من المحتمل ارتفاع معدلات استخدام عملة الرنمينبي الصينية كعملة تجارية)، أو إرسال ناقلات نصف ممتلئة بالسعر الكامل، أو الدفع مقابل خدمات وهمية غير ذات صلة. وبالتالي فإن سهولة تجاوز القواعد ستجعل من سياسة السقف السعري مجرد تكلفة معاملات إضافية، بدلاً من أن تكون آلية إنفاذ فعالة.

من جانب آخر، صرحت روسيا بالفعل بأنها تفضل عدم بيع منتجاتها إلى الدول التي تمارس ضغوطًا على آلية فرض السقف السعري، فضلًا عن أن بإمكان روسيا من خلال توفير السوائل للهند والصين ودول العالم النامي أن تحافظ على نفوذها في هذه المناطق، وترغم في الوقت ذاته أوروبا على الاستمرار في دفع أسعار السوق بالكامل. أيضًا ثمة فوائد تعود على المشتريين من "تسريب" السقف السعري. إذ يمكن للهند والصين كسب تأييد الغرب من خلال التظاهر بالمشاركة في الآلية، إلى جانب استفادة جميع المستفيدين من المراجعة بإعادة البيع في السوق الحرة. بينما لا يتحمل مقدمو الخدمات (الناقلات وخلافها) تبعات المسؤولية إذا تمكنوا من الإنكار المقنع، ولا يوفر لهؤلاء سوى حافز ضئيل للتحقيق فيما إذا كانوا يخرقون السقف السعري فعليًا أم لا. أخيرًا، ستستفيد أوروبا من انخفاض أسعار النفط العالمية للتخفيف من حدة أزمة الطاقة المحلية.

السيناريو الثالث: انتقام الدُّب الروسي

من الخيارات المتاحة التي بإمكان روسيا تبنيها للانتقام من السقف السعري وتصعيد الموقف إلى أزمة شاملة، لا سيما إذا اعتقدت أن بإمكانها الصمود أمام الغرب في "حرب الاستنزاف السياسي"، وبالتالي تأمين تسوية تفاوضية مواتية لأولوياتها. ولكي ينجح السقف السعري - حتى وإن كان ذلك نجاحًا غير كامل - فإنه يتعين على روسيا التظاهر بالموافقة والاستمرار في العمل، إذ تصب إعادة تشغيل سفن الجيوب على سبيل المثال في مصلحة روسيا لمساعدة حلفائها في الدول النامية. كما يجري فعليًا وضع خطط لحالات الطوارئ تحسبًا لحدوث أسوأ النتائج المتعلقة بالتأمين، والشحن، والعقبات التي تعترض عمليات المدفوعات، لذا تعد المشكلة ذاتها أحد أفضل البدائل المتاحة لروسيا. ويتعين على روسيا أن تزن بحرص قيمة الخضوع للسقف السعري وإطالة أمد الصراع أكثر، أو زيادة الضغوط بفرض حظر تصدير ذاتي ومحاولة تحقيق تسوية تفاوضية سريعة يمكنها أن تشمل الاعتراف بأراضيها وخفض العقوبات.

كان فصل الشتاء أعظم حليف لروسيا على مر التاريخ، لدرجة أنهم يشيرون إليه على أنه "جنرال فروست" نظرًا لدوره في صد الغزوات على الأراضي الروسية وقهر أعدائها. وقد شكل شبح فصل الشتاء القاسي دافعًا هامًا لسلك الاتحاد الأوروبي حتى الآن، مثل زيادة وارداته من النفط الخام قبل فرض الحظر عليه في الخامس من شهر ديسمبر، واقتراح السقف السعري للنفط الروسي، والبحث عن موردين بديلين. فضلًا عن أن هذا الصراع والعقوبات المفروضة جرت في أشهر تخلو من الصقيع حتى الآن، إلا أن الاختبار الحقيقي سيكون في الفترة القادمة اعتبارًا من شهر ديسمبر حتى شهر فبراير. كما أن تبني الإجراءات الجريئة المتنامية من كلا الجانبين، مثل الهجوم على خط أنابيب "نورد ستريم"، وزيادة معدلات تعبئة القوات الروسية، والخطط الرامية لترشيد الطلب ومدفوعات الاتحاد الأوروبي لإعانات الطاقة تشير جميعها إلى أن كلا الجانبين يمتدسان في مواقعهما.

كذلك من المرجح أن تمثل إمدادات الغاز تحديدًا كبيرًا في شتاء هذا العام بسبب القيود اللوجستية، إلا أن خفض المعروض من الخام ومنتجاته يزيد بدرجة كبيرة من حدة ضغوط الاتحاد الأوروبي والسوق العالمية. فيما أدى تراجع معدلات الاحتياطات الإستراتيجية الغربية مقارنة بعمليات الإطلاق السابقة، وفرض الحظر الوشيك على النفط الخام بدءًا من

الخامس من شهر ديسمبر القادم، إلى زيادة وتيرة المشتريات الأوروبية من النفط الخام الروسي في غضون ذلك. أيضًا حتى لو تم شراء النفط الخام من السوق الدولية خلال فصل الشتاء، فقد يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبة في جعل إمداداته من الخام تستمر حتى حلول فصل الربيع.

إذا نظرنا نظرة أكثر تعمقًا إلى ما بعد فصل الشتاء هذا (حيث سيكون الغاز نقطة الضغط الرئيسية)، فيمكن أن تعمل روسيا متعمدة على الاحتفاظ بقدر كبير من إمداداتها في العام المقبل أيضًا. وتشير التقديرات الأخيرة لبنك روسيا إلى أن احتياطياتها الخارجية عادت إلى 571 مليار دولار (الأصول المجمدة غير المدرجة)، فإذا أخذنا في الاعتبار أن تكاليف عملياتها في أوكرانيا حوالي مليار دولار في اليوم، وارتفاع أسعار النفط بالقدر الكافي، فإن بإمكان روسيا استنادًا إلى تقديراتنا الصمود لمدة عامين متتاليين بصادرات محدودة للغاية (أقل من 3 مليون برميل في اليوم).

الخاتمة:

يكاد يكون تحقيق الإنفاذ التام للسقف السعري أمرًا مستحيلًا وذلك لوجود العديد من مزايا وأساليب التحايل التي يمكن استخدامها. ومن شأن نظام السقف السعري غير الكامل العمل على زيادة العرض في السوق، والتخفيف بنحو غير مباشر من مشكلات أمن الإمدادات في الاتحاد الأوروبي، لكنه لن يوفر الضغوط المالية المنشودة على روسيا. ورغم أن السقف السعري غير الكامل قد يكون جذابًا من الناحية المالية مقارنة بآلية الحظر، إلا أنه لن يؤدي إلا إلى بقاء الوضع الراهن، في حين أن النفوذ الروسي على أوروبا المتعطشة للطاقة قد يعني نهاية أسرع لهذا الصراع. غير أن العامل الحاسم هو هل تعتقد روسيا أن موقفها قوي بما يكفي لتضغط من أجل التوصل إلى تسوية؟ وهل يعد هذا حلًا أفضل من صراع استنزاف طويل الأمد؟

السييناريو	السقف السعري المثالي	السقف السعري غير المثالي	الانتقام الروسي
السمات	تلتزم جميع الدول باتباع القواعد، وتذهب الأحجام إلى المستهلكين الأكثر ملاءمة (معظمهم من الاتحاد الأوروبي)	يعد التهرب من القواعد أمرًا شائعًا في المدفوعات غير المشروعة، وتتجنب روسيا الاتحاد الأوروبي لصالح الشركاء	تفرض روسيا علانية هذا السقف السعري، ولا تقدم سوى الحد الأدنى من الكميات في إطار العقوبات المفروضة عليها.
أثر ارتفاع الأسعار	خفض السعر العالمي	خفض السعر العالمي	ارتفاع حاد في الأسعار العالمية
التأثير على روسيا	انخفاض الإيرادات، وضعف الموقف التفاوضي	زيادة الإيرادات، وضعف الموقف التفاوضي	انخفاض حاد في الإيرادات، ولكن تحسن الموقف التفاوضي
التأثير على الاتحاد الأوروبي	تراجع أسعار السوق، معظم الضغوط تمارس على روسيا	تراجع أسعار السوق، قلة الضغوط على روسيا	ارتفاع كبير في أسعار السوق، وحالات عدم اليقين حيال العرض
التأثير على الصين والهند	لا قيمة للمراجعة، تحسين العلاقات مع الغرب	بعض المراجعة، قضايا سياسية ثانوية	زيادة المراجعة، قضايا سياسية هامة مع الغرب
منتجو النفط الآخريين	تراجع الأسعار والتحول إلى المشتريين الشرقيين	تراجع الأسعار، والتحول إلى المزيد من المشتريين الغربيين	ارتفاع الأسعار في سوق تتسم بضعف المعروض



www.kapsarc.org